

تسريب وثائق «اتفاقية الرياض» يزيد الأزمة اشتعالاً

نشرت شبكة «CNN» الأميركية وثائق «سريّة للغاية» تخصّ اتفاقيتين بين دول مجلس التعاون الخليجي، وقّعت عليهما قطر، عامي 2013 (اتفاقية الرياض) و2014 (اتفاقية الرياض التكميلية). وجاء في اتفاقية عام 2013 المكتوبة بخط اليد، موقّعة من كل من أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني وأمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح، أنه «تم عقد مباحثات مستفيضة تم خلالها إجراء مراجعة شاملة لما يشوب العلاقات بين دول المجلس (التعاون) والتحديات التي تواجه أمنها واستقرارها والسبل الكفيلة لإزالة ما يعكر صفو العلاقات بينها»، وأظهرت الوثائق تعهّد أمير قطر «بتنفيذ بنود الاتفاقية أمام قادة الخليج».

وتمّ الاتفاق في الوثائق على الآتي: 1— عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر وعدم إيواء أو تجنيس أي من مواطني دول المجلس ممن لهم نشاط يتعارض مع أنظمة دولتهم إلا في حال موافقة دولتهم، وعدم دعم الفئات المارقة المعارضة لدولهم، وعدم دعم الإعلام المعادي.

2— عدم دعم الإخوان المسلمين أو أي من المنظمات أو التنظيمات أو الأفراد الذين يهددون أمن واستقرار دول المجلس عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي.

3— عدم قيام أي من دول مجلس التعاون بتقديم الدعم لأي فئة كانت في اليمن ممن يشكلون خطراً على الدول المجاورة لليمن.

دول الحصار: الوثائق تؤكد تهرّب قطر من الوفاء بالتزاماتها

ونمت بنود اتفاقية الرياض التكميلية عام 2014 التي وقعها كل من ملكي السعودية والبحرين وأميري قطر والكويت، وحاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم، وولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، على الآتي:

1— «تأكيد أن عدم الالتزام بأي بند من بنود اتفاق الرياض وآلياته التنفيذية يعدّ إخلالاً بكامل ما ورد فيهما».

2— أن ما توصل إليه رؤساء الأجهزة الاستخباراتية في محضرهم المشار إليه أعلاه يعد تقدماً لإنفاذ اتفاق الرياض وآلياته التنفيذية، مع ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ جميع ما ورد فيهما في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ هذا الاتفاق.

3— عدم إيواء أو توظيف أو دعم — بشكل مباشر أو غير مباشر — في الداخل أو الخارج أي شخص أو أي وسيلة إعلامية ممن له توجهات تسيء إلى أي دولة من دول مجلس التعاون، وتلتزم كل دولة باتخاذ كافة الإجراءات النظامية والقانونية والقضائية بحق ما يصدر عن هؤلاء من تجاوز ضد أي دولة أخرى من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك محاكمته (...).

4— التزام كافة الدول بنهج سياسة مجلس التعاون لدعم جمهورية مصر العربية والإسهام في أمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها اقتصادياً، وإيقاف كافة النشاطات الإعلامية الموجهة ضدها في جميع وسائل الإعلام، بما في ذلك ما يبث من إساءات على قنوات الجزيرة وقناة مصر مباشر، والسعي لإيقاف ما ينشر من إساءات في الإعلام المصري».

وبعد تسريب الوثائق، تبادل قطر والدول المحاصرة لها الاتهامات بشأن عدم تنفيذ اتفاق الرياض. وأصدرت السعودية والإمارات والبحرين ومصر بياناً مشتركاً أكدت فيه أن الوثائق «تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك تهرب قطر من الوفاء بالتزاماتها، وانتهاكها ونكثها الكامل لما تعهدت به».

وشددت على «أن المطالب الـ13 التي قدمت للحكومة القطرية كانت للوفاء بتعهداتها والتزاماتها السابقة، وأن المطالب بالأصل هي التي ذكرت في اتفاق الرياض وآليته والاتفاق التكميلي».

وفي المقابل، أكد مدير مكتب الاتصال الحكومي في الدوحة الشيخ سيف بن أحمد آل ثاني أن «الحصار المفروض على دولة قطر يعد انتهاكاً صريحاً وصارخاً للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي واتفاق الرياض 2013 / 2014 وآليته التنفيذية».

وشدد في تصريح لشبكة «سي إن إن» على أن «مطالب هذه الدول لا علاقة لها مطلقاً باتفاق الرياض، وتضمنت إغلاق قناة الجزيرة ودفع التعويضات». وقال إن «السعودية أو الإمارات لم تقوما بتنفيذ اتفاق الرياض ولا آليته التنفيذية والتي تنص على نقل مخاوفهم المزعومة إلى دولة قطر قبل افتعال هذه الأزمة».

وأردف: «ولهذا السبب فقد تم رفض هذه المطالب من قبل دولة قطر لعدم مشروعيتها وهو ما أيده المجتمع الدولي بالإعلان عن عدم منطقية ومعقولية هذه الطلبات كما أدان المجتمع الدولي إجراءات فرض الحصار».